الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4868 | الإثنين | 27 شوال 1445 هـ | 6 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

ارتفاع حجم التداول بنسبة 68.65 %

البورصة تسجل زيادة 8.63 % في صافي أرباحها للربع الأول من العام

الحميضي: أظهرنا مرونة ملحوظة في التعامل مع تقلبات واضطرابات المشهد المالي العالمي

العصيمي: أداء مميز يعزز مكانتنا كسوق مالي رائد في المنطقة قادر على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة

حمد مشاري الحميضي

محمد سعود العصيمي

انفوغرافيك توضيحي لأداء البورصة خلال الربع الأول

جلسة متباينة للمؤشرات

أغلقت البورصة تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشرها العام 10ر23 نقطة ليبلغ مستوى 7043ر71 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر15 في المئة.

وتم تداول 219ر7 مليون سهم عبر 11789 صفقة نقدية بقيمة 36ر8 مليون دينار (نحو 128ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر70 نقطة ليبلغ مستوى 5975ر84 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر16 في المئة من خلال تداول 138ر3 مليون سهم عبر 6614 صفقة نقدية بقيمة 13 مليون دينار (نحو 39ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 16 نقطة ليبلغ مستوى 7667ر03 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر21 في المئة من خلال تداول 81ر4 مليون سهم عبر 5175 صفقة بقيمة 23ر8 مليون دينار (نحو 72ر5 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 6ر12 نقطة ليبلغ مستوى 5812ر32 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر11 في المئة من خلال تداول 58ر7 مليون سهم عبر 3152 صفقة نقدية بقيمة سبعة ملايين دينار (نحو 21ر3 مليون دولار).

وكانت شركات (وثاق) و(كفيك) و(المساكن) و(الإنماء) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (كميفك) و(المعدات) و(يوباك) و(ميدان) الأكثر انخفاضا.

أعلنت بورصة الكويت في اجتماع مجلس إدارتها المنعقد بتاريخ 5 مايو 2024 عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2024، حيث ارتفع صافي ربح الشركة بنسبة 8.63 % ليبلغ حوالي 4.68 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024، وذلك مقارنة بمبلغ 4.31 مليون دينار كويتي في نفس الفترة للعام 2023. كما ارتفع صافي الربح التشغيلي بنسبة 9.81 % من 5.08 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2023 إلى 5.58 مليون دينار كويتي في الربع الأول من هذا العام.

هذا وقد ارتفعت إجمالي إيرادات الشركة التشغيلية بنسبة 9.31 % من 7.66 مليون دينار كويتي في الفترة المنتهية 31 مارس 2023 إلى 8.37 مليون دينار كويتي عن ذات الفترة من هذا العام، بينما ارتفعت ربحية السهم من 21.48 فلس في 2023 إلى 23.33 فلس عن ذات الفترة، أي بزيادة قدرها 8.63 %.

وقد تمكنت بورصة الكويت من التعامل بمرونة مع تحديات العام الماضي، والتي استمرت خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك على الرغم من تصاعد الصراعات الجيوسياسية وتزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي التي سادت أسواق العالم، حيث استندت الشركة على سياساتها الإستراتيجية لإدارة المخاطر، وملائتها المالية القوية، ومتانة آليات الحوكمة، إضافة إلى الحفاظ على خطوط تواصل مفتوحة مع مختلف أصحاب المصالح، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى أعلى معايير الشفافية والمصداقية.

تعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية حمد مشاري الحميضي: "استطاعت بورصة الكويت التأقلم مع الاضطرابات التي يشهدها المشهد المالي العالمي، وأظهرت مرونة ملحوظة في التعامل مع تقلبات الربع الأول من عام 2024 لتزيد صافي أرباحها بنسبة 8.63 % من 4.31 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023 إلى 4.68 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2024، وتؤكد هذه النتائج قدرة الشركة على مواجهة التحديات، وهي خير دليل على الاستراتيجية المرنة للشركة والتزامها المستمر بتحقيق النمو، ويعد ذلك بمثابة شهادة على تفاني موظفي بورصة الكويت، وثقة المستثمرين في سوق المال الكويتي. حيث تسعى بورصة الكويت للتميز على الدوام، استنادا على رؤيتها لتحقيق الازدهار المستدام لكافة أصحاب المصالح."

وأضاف الحميضي: "تواصل البورصة دورها الرئيسي في المساهمة نحو تحقيق هدف التنوع للاقتصاد الوطني، حيث تعمل كعنصر حيوي في خطة التنمية الوطنية للبلاد الهادفة إلى تحويل الكويت إلى وجهة مالية إقليمية رائدة. وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة على جهودهم الحثيثة، والتي مكنتنا من إثبات ذاتها كبورصة رائدة في المنطقة، وإحدى قصص النجاح في المشهد المالي الكويتي."

سجلت بورصة الكويت أداءً متميزاً في الربع الأول من العام 2024، حيث إستفادت الشركة من النمو الملحوظ في حجم التداول الذي قفز بنسبة 68.65 % من 8.52 مليار سهم إلى 14.36 مليار سهم. كما ارتفعت قيمة التداول بنسبة 34.21 % من 2.64 مليار دينار كويتي إلى 3.54 مليار دينار كويتي، في حين ارتفع معدل التداول اليومي بنفس النسبة من 43.26 مليون دينار كويتي في العام 2023 إلى 58.06 مليون دينار كويتي في العام 2024، ما يدل على جهود بورصة الكويت ومنظومة السوق المستمرة لتطوير سوق المال الكويتي وترويجه للمستثمرين حول العالم.

من جانبه، علق الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي، على نتائج بورصة الكويت، قائلاً: "تدل نتائج الربع الأول على أداء الشركة الملفت، والذي عزز مكانة بورصة الكويت كسوق مالي رائد في المنطقة، قادر على التكيف باستمرار لتلبية الاحتياجات المتغيرة لكافة المشاركين في السوق. كما تواصل البورصة تحقيق أهدافها الاستراتيجية وترسيخ مكانتها كمركز مالي إقليمي متقدم، يعمل على توسيع منتجات وخدمات السوق، وزيادة كفاءته، وتسهيل الوصول إليه، فضلاً عن تعزيز شفافيته، وتحسين سيولته، وتطبيق حوكمة الشركات المدرجة فيه."

وأكد العصيمي بأن بورصة الكويت تعمل بشكل مستمر مع شركائها في سوق المال الكويتي على إطلاق العديد من المنتجات والخدمات، بما في ذلك صناديق المؤشرات المتداولة ومنصات للدخل الثابت مثل السندات والصكوك، هذا من جانب ومن جانب آخر واصلت بورصة الكويت ومنظومة سوق المال سلسلة الاختبارات لتطبيق نموذج الوسيط المركزي لتلبية متطلبات هذا النموذج، والتأكد من قدرة شركات الوساطة المالية على إدارة عمليات التسوية مع البنك المركزي والبنوك المحلية لتأهيلهم للعضوية، والتأكد من تبني السوق لأعلى وأفضل المعايير والممارسات المتبعة عالمياً.

كما أضاف: "تواصل بورصة الكويت ترويج سوق المال الكويتي وشركاته المدرجة من خلال سلسلة الجولات الترويجية والأيام المؤسسية. كما تقوم الشركة بشكل مستمر بالزيارات الميدانية للشركات المؤهلة للإدراج، وتقدم الدعم لهم لتسهيل عملية الإدراج، وذلك بهدف تعزيز سمعة بورصة الكويت كشركة رائدة في الشرق الأوسط."

عملت بورصة الكويت منذ تأسيسها على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما لعبت الشركة دوراً محورياً في تطوير وتهيئة سوق المال لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الجديدة والبنية التحتية المتقدمة، إضافة إلى مبادرات إصلاح السوق، في إطار الخطط الهادفة لتطوير سوق المال الكويتي على عدة مراحل.

وقد تمت خصخصة الشركة بنجاح في عام 2019 لتصبح أول جهة حكومية في الدولة تنجح في اجتياز هذه العملية، مما أدى الى تحقيق مستويات كفاءة أعلى. ذلك وأدرجت الشركة ذاتياً بالسوق في سبتمبر 2020، وقامت بخطوات كبيرة من أجل الحفاظ على تميز أنشطتها، ومواجهة ضبابية وتحديات السوق.

خلال ندوة شهدت حضور مسؤولين وخبراء من داخل وخارج الكويت

«المحاسبين»: دور كبير للحوكمة والرقمنة في تعزيز بيئة الأعمال

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع دار الخبرة للتنمية والتطوير ندوة "الحوكمة والرقمنة..تجارب وخبرات" بحضور عدد من المسؤولين والخبراء داخل وخارج الكويت.

وأكد المتحدثون في الندوة أهمية الحوكمة والرقمنة في تطوير قدرات العمل المحاسبي والشفافية وتحسين بيئة الأعمال وانجاز الأعمال بيسر وسهولة.

مكافحة الفساد

في البداية، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح الجلاوي أن ندوة "الحوكمة والرقمنة .. تجارب وخبرات" تأتي في ظل مواصلة الجمعية تنظيم ندوات تناقش العديد من القضايا ذات الصلة بالعمل المحاسبي وتهم في الوقت ذاته الشأن العام بحضور عدد من المسؤولين والخبراء في العديد من المجالات.

وبين الجلاوي في تصريح حول الحوكمة والرقمنة أن الحوكمة من أهم الموضوعات التي تتناولها الجمعية في العديد من البرامج والدورات التدريبية لأهميتها المتزايدة في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد.

وقال إن تعزيز دور الرقمنة في تسهيل الإجراءات بيسر وسهولة وسرعة الإنجاز بدقة وكفاءة.

وأضاف أن الرقمنة ساهمت في تجاوز تداعيات جائحة كورونا من خلال انجاز البيانات المالية عن بعد واستخدام تطبيقات إلكترونية في مجال المحاسبة وأدى لتغيير مفهوم المحاسبة ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الخليجي والعالمي.

تطبيقات عالمية

وبدوره تناول مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتكليف الدكتور عمار الحسيني أهمية الرقمنة في تعزيز الحوكمة بالقول أن من أهم التحديات التي تواجه العمل الحكومي تتمثل في الفهم الموحد حيال التحول الرقمي.

وبين أن التحول الرقمي ينطوي على التحول الكامل في طريقة انجاز الأعمال بالشكل الذي يسهل تقديم الخدمة المقدمة. وأوضح ان الكويت تمتلك تطبيقات هي الأفضل عالميا.

تجربة فريدة

ومن جانبه بين عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التجارية الدكتور سعود العازمي أن الكويت لديها تجربة في الحوكمة هي الأقدم على مستوى المنطقة.وبين أن الدولة هي أول من طبقت مفهوم الحوكمة بشكل واضح على كافة إجراءاتها التنفيذية والتشريعية.

وبين أن الحوكمة والرقمنة من بين الموضوعات التي عالجتها البنوك والشركات في الكثير من الإجراءات التي تعزز من اداءها بشكل كبير.واستعرض المتحدثون من الإمارات والسعودية والأردن ومصر، عبر تقنية زووم، أن الحوكمة تعزز الشفافية وتحقق العدالة بين مساهمي الشركات والبنوك وتقضي على منافذ الفساد، كما أن الرقمنة بتطبيقاتها المتعددة ساهمت وبشكل كبير في تطوير القدرات المحاسبية وادت لتنفيذ الخدمات بيسر وسهولة.

صباح الجلاوي

جانب من فعاليات الندوة